This project is co-funded by the European Union

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

nexus

الدورة التدريبية: "تكامل قطاعي المياه والزراعة: مفاهيم وتطبيقات"
في فندق سميراميس أنتركونتننتال بالقاهرة
من 22- 23 ديسمبر 2019

توافق التخطيط والاستثمار بين قطاعي المياه والزراعة من أجل الأمن المائي والغذائي

د. حمو العمراني
خبيرلدى القطاع الإقتصادي – جامعة الدول العربية ولدى التعاون الألماني

نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في المياه الزراعية في المنطقة العربية

موجز تنفيذي

للملتقى رفيع المستوى لجامعة الدول العربية
(وزراء الزراعة ووزراء المياه) ومنظمة الأغذية والزراعة
وعدد من شركاء التنمية في المنطقة العربية حول
استثمارات المياه الزراعية

القاهرة، 4 أبريل/نيسان 2019

خمس اعتبارات تقتضي رؤية جديدة للتخطيط والاستثمار في قطاعي المياه والزراعة : الترابط الضروري من أجل الاستدامة

- الندرة المتزايدة والطلب المتزايد : النمو السكاني (2%: 660 M) والتوسع العمراني ، 75% في المدن في أفق 2050
- تغير الأنظمة الغذائية
- تقلب أسعار الطاقة والأغذية في الأسواق العالمية
- التدهور البيئي (خصوصا المياه والأراضي): -2 الى -6% من GDP
- التغيرات المناخية وتأثيرها على المياه والأراضي وبالتلي على المحاصيل
- الهجرات القسرية وموجات اللاجئين: نصف مجموع اللاجئين في العالم يعيشون في المنطقة

النمو السكاني والزحف العمراني

من المرجح أن يصل التعداد السكاني في المنطقة العربية إلى 668 مليون نسمة بحلول عام 2050 مقارنة مع 434 مليون نسمة اليوم، بمعدل نمو 2% سنويًا. يعيش 65% من سكان المنطقة في المدن مقارنة مع 55% في باقي أنحاء العالم. وبحلول عام 2050 سيعيش 75% من سكان المنطقة في المدن. وبالتالي سيصبح توظيف الشباب مشكلة حرجة مع التوسع الحضري في العالم العربي.

تغير نمط الحياة و النظام الغذائي

تسود الأغذية ذات المصدر النباتي على النظام الغذائي في المنطقة حالياً ، ولكن التوقعات تشير إلى نقلة في اتجاه أنظمة غذائية معتمدة على المنتجات الحيوانية كثيفة استخدام المياه مع انتقال قسم كبير من السكان إلى المدن وزيادة الدخل. إذا ما تم الحد من استهلك اللحوم واقترن ذلك بتقليل فقد وهدر الغذية فقد يقل استهلك المياه بمقدار 33%.

ستحد التغيرات المناخية من فرص التنمية الزراعية والأمن المائي وبالتالي على الدخل القومي الإجمالي في المنطقة العربية أكثر من أية منطقة أخرى في العالم

ضعف الاستثمارات الزراعية:
أقل بكثير من الدخل القومي الخام الزراعي

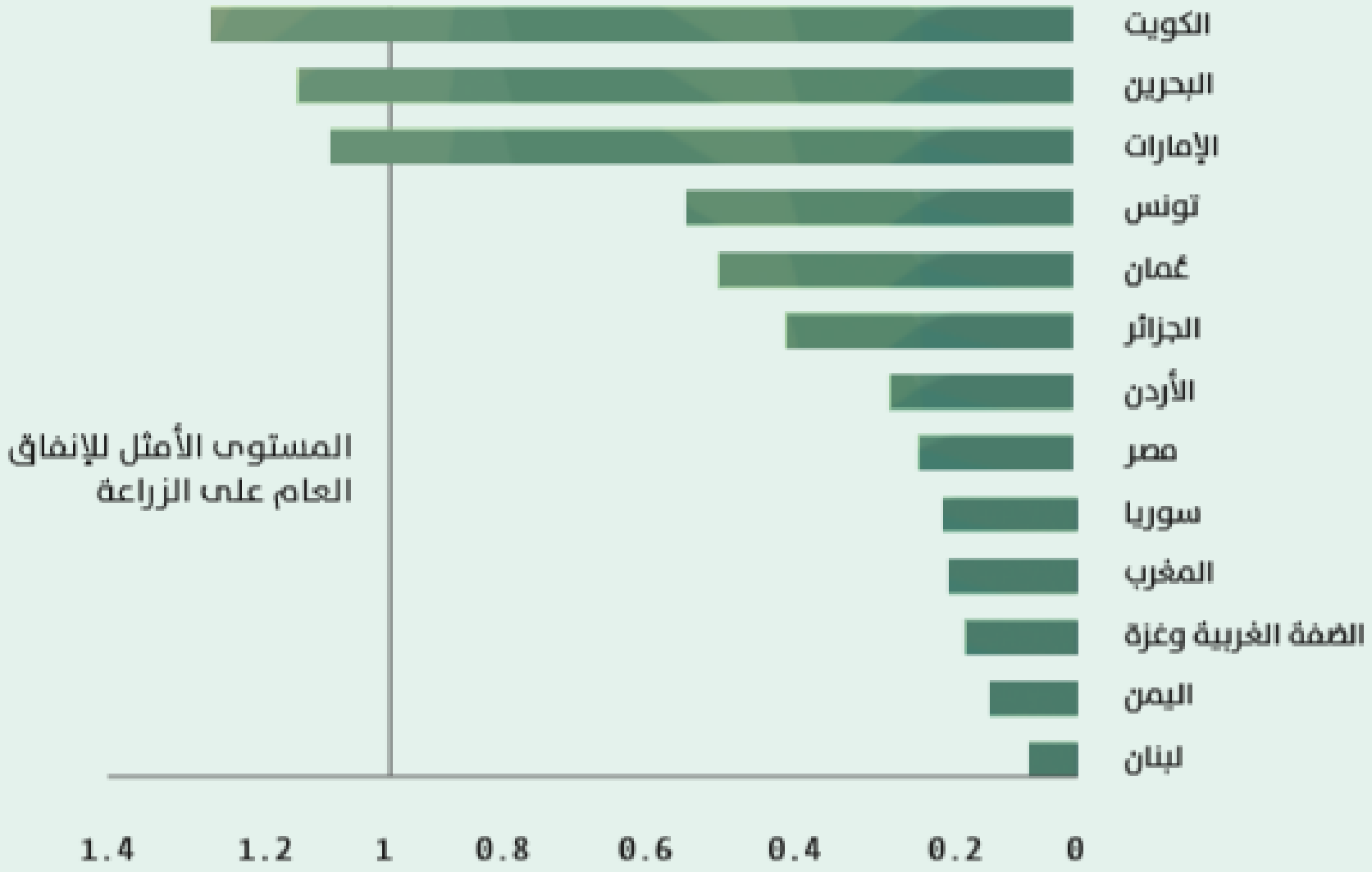

مزيج السياسات الحالية غير قادر على معالجة التحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- تتمتع الدول العربية بخبرة كبيرة في تأسيس الهيئات ووضع السياسات بالاستفادة من أفضل الممارسات في مجال حوكمة قطاع المياه وتنمية المؤسسات.

- ويشمل ذلك على المستوى المحلي إنشاء جمعيات مستخدمي المياه والجمعيات التعاونية وغيرها من النهج اللامركزية والتشاركية بصفتها آليات تهدف إلى إشراك المعنيين المحليين لكن أداءها يبقى محدودا: حوكمة المياه الجوفية نموذجا.

- استمرار التحديات المؤسسية الرئيسية مثل غياب آليات نقل المياه بين القطاعات وتدني المساءلة وغياب عمليات التخطيط الاستراتيجي للاستثمار.

السياسات الزراعية وسياسة المياه: أقرب الى الحماية الإجتماعية

- جزء من الخلل في سياسات المياه الزراعية في المنطقة العربية من تبعات السياسات العامة للدول وليس فقط من السياسات المتصلة بالمياه. وتتضمن السياسات المتصلة بالتجارة والضرائب والدعم الحكومي والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص والأمن الغذائي والحد من الفقر التي تفضي إلى تحصيص غير متكافئ للموارد.

- في أغلب الأحيان، تستخدم الدول في المنطقة العربية سياسات المياه والزراعة لدعم سياساتها في مجال الحماية الاجتماعية ، الامر الذي أفضى إلى :

- **1. شبكة معقدة من تدابير الدعم المتناقضة الصادرة عن المؤسسات الحكومية المختلفة والتي يعمل كل منها بتفويض مستقل.**

- **2. ضعف الأداء العام في مجال التغذية مقارنة بالمعايير الدولية، وتدني إنتاجية الموارد الشحيحة من الأراضي والمياه وصعوبات الارتقاء بتنمية القطاع الزراعي، بما في ذلك عبر تخفيض العجز المحتمل في تجارة الأغذية الزراعية.**

تزداد صعوبة الاستمرار بسياسات حماية السوق من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وكلفتها على الميزانيات الحكومية والبيئية

- إن السياسات التي تعطي الأولوية للاكتفاء الذاتي من الغذاء وحماية المحاصيل الرئيسية قد فاقمت فجوة إنتاجية العمالة بين الزراعة والقطاعات الأخرى وهي مكلفة ليس فيما يخص ميزانية الدولة فحسب، بل كذلك الكفاءة والإنتاجية وزيادة الدخل في المناطق الريفية.

- ستستمر المنطقة في الاعتماد على الاستيراد في توفير السلع الرئيسية مثل القمح أو الذرة أو السكر رغم أن لدى بعض الدول إمكانية خفض العجز في تجارة الأغذية بشكل ملحوظ من حيث القيمة في المستقبل القريب.

- لقد انتقل المغرب نحو تحسين الاعتماد الذاتي في مجال الزراعة في العشر سنوات الأخيرة عن طريق زيادة صادراته من السلع الأساسية من الأغذية الزراعية ذات القيمة العالية مثل الفواكه والخضروات الطازجة.

نموذجين لنتائج السياسات الزراعية والمائية

- 1. النتائج الصحية المقلقة

- 2. تأثير دعم الطاقة (كهرباء وديزل) في المجال الزراعي على المياه الجوفية

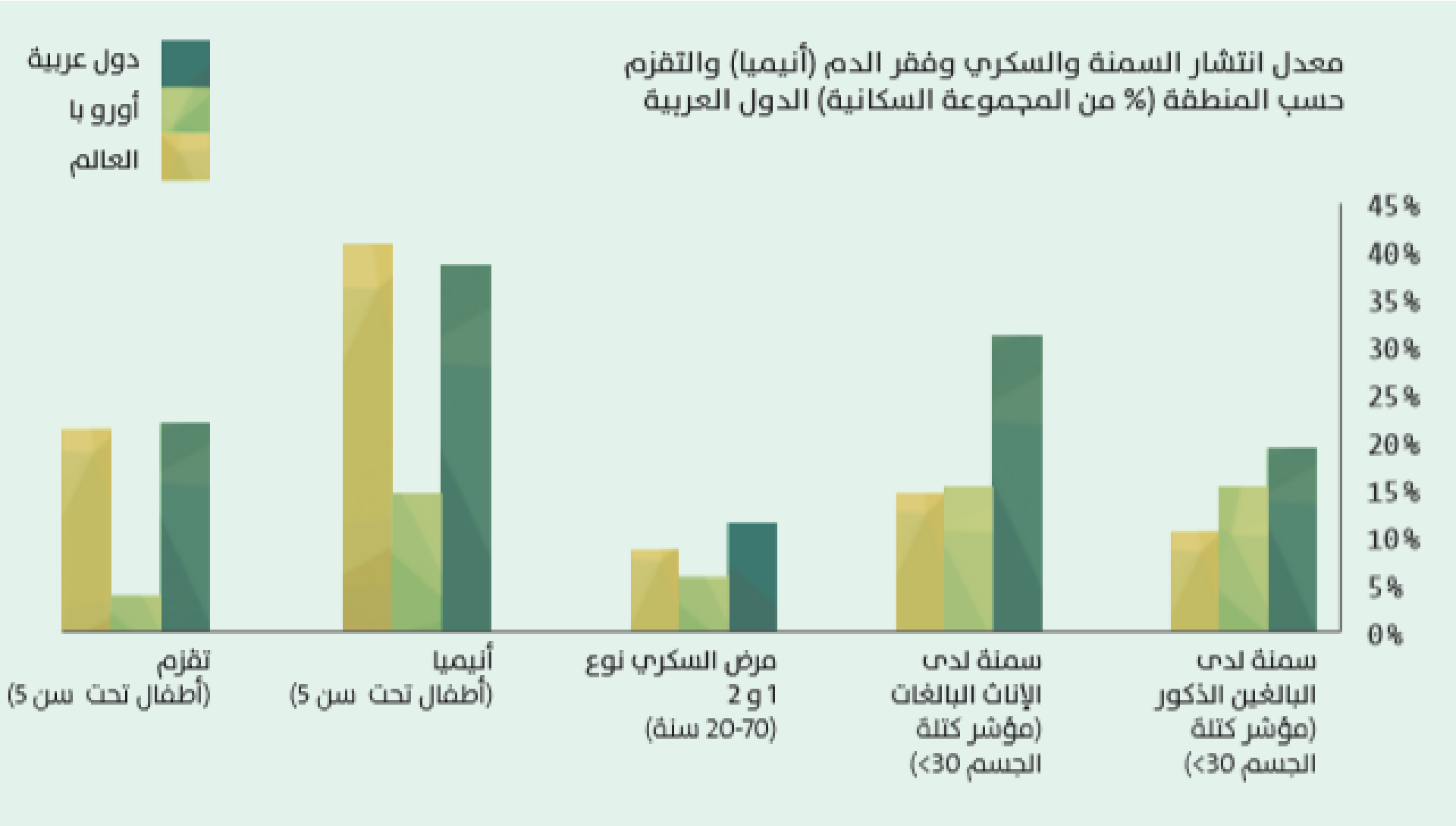
معدل انتشار السمنة والسكري وفقر الدم (أنيميا) والتقزم
حسب المنطقة (% من المجموعة السكانية) الدول العربية
دول عربية
أوروبا
العالم
45%
40%
35%
30%
25%
20%
15%
10%
5%
0%
سمنة لدى البالغين الذكور (مؤشر كتلة الجسم 30<)
سمنة لدى الإناث البالغات (مؤشر كتلة الجسم 30<)
مرض السكري نوع 1 و 2 (20-70 سنة)
أنيميا (أطفال تحت سن 5)
تقزم (أطفال تحت سن 5)

السياسات الزراعية والاستدامة: حتمية الترابط

- فيما ركزت السياسات الزراعية على إيجاد فرص عمل وتنمية الريف وأهداف الأمن الغذائي، لم تعالج بشكل كاف التأثيرات السلبية المحتملة للزراعة على الموارد الطبيعية، فتسببت بتقويض استدامة القطاع.

- للزراعة بصمة بيئية مهمة ولكن في بعض الحالات، لم يترافق الاستغلال الكثيف للموارد الزراعية مع الحوكمة الرشيدة وتنفيذ اللوائح المنظمة لضمان تطبيق نهج متكامل لترشيد استخدام المياه وتوزيعها و تخطيط استغلالها.

- إن غياب نهج الترابط بين القطاعات سبب رئيسي لتقويض استدامة الموارد الزراعية والمائية

مبادئ الالتزام ببناء جيل جديد من سياسات المياه الزراعية والاستثمارات

اشراك القطاع الخاص	اتساق السياسات	الشمولية
الابتكار		الاستدامة

ثلاث مداخل استراتيجية لبناء جيل جديد من السياسات والاستثمارات المتسقة للزراعة والمياه قائمة على منهجية الترابط

تقييم المياه

- الاستفادة من الابتكارات في تقييم موارد المياه
- الاستفادة من الثورة الرقمية لبناء قاعدة مُسلدة بالأدلة لحوكمة المياه
- تعديل رسوم خدمات المياه بصفتها جزءاً من إصلاح حوكمة المياه
- التفكير في إصلاح آليات تحصيص المياه
- توسيع نطاق إمدادات المياه عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف وغيرها من الموارد غير التقليدية
- معالجة تلوث المياه الناتج عن الزراعة
- تحديث الأنظمة القائمة والاستثمار لجعلها أكثر مرونة

تسريع عملية تحول قطاع الزراعة

- تعزيز سلاسل إمداد أغذية زراعية قادرة على التأقلم مع تغير المناخ
- تخفيف حماية الأنشطة الزراعية غير المتمتعة بميزة نسبية في المنطقة
- تشجيع تنافس الأسواق المحلية لضمان الأمن الغذائي والجودة وتحسين التسويق.
- الاستثمار في بناء القدرات والتطوير المهني لتشجيع إنشاء شركات زراعية حديثة
- الحد من فواقد الأغذية وهدرها
- دعم نقل التكنولوجيا لزيادة إنتاجية وفعالية الأنشطة الزراعية القابلة للتصدير
- تسخير التكنولوجيا الرقمية لتحسين كفاءة سلسلة القيمة على جميع المستويات (بما في ذلك خدمات الإرشاد الزراعي).

استهداف حماية اجتماعية فعالة

- تضمين قضايا التغذية تدابير الدعم
- إنشاء روابط تجارة دولية مع مصدري الأغذية الرئيسيين
- تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وأهدافها
- وضع سياسات تعويضية لتسهيل التنفيذ

شكرا

التنفيذ وفرص تمويل جديدة (1)

- تحتاج الدول في تطبيق عناصر البناء الخمسة من أجل السير في الاتجاهات الاستراتيجية أن تستفيد من المعرفة والشبكات الإقليمية.
- كما ينبغي للجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لدعم التنمية المستدامة أن تستمر ويمكن تعزيزها من خلال تأسيس حوارات إقليمية حول الموضوعات الناشئة مثل
- (1) استخدام التكنولوجيا الرقمية في الزراعة وإدارة مياه الري،
- و(2) الاستثمار الفعال في طرق الري الحديثة
- و(3) تطوير سياسة تشاركية بين القطاعين العام والخاص لتطوير ا أن تتصدر المجهودات ًقطاع الأعمال الزراعي. كما يمكن لجامعة الدول العربية أيض المبذولة لاعتماد آليات إحساب المياه على المستوى الوطني وصولاً إلى تطوير قاعدة معلومات إقليمية حول كميات المياه.

- ا لأنها تشمل العديد من الأطراف ًتطرح عملية تنفيذ السياسات والاستثمارات تحدي المعنية والعديد من مستويات اتخاذ القرار. وتحتاج الحكومات أن تقود عملية وتنفيذها، للسير في اتجاه ًتصميم بعض السياسات التي سلطنا عليها الضوء آنفا تشجيع الاعتماد الذاتي في مجال الزراعة والابتعاد عن الاكتفاء الغذائي وضمان شمولية عملية الإصلاح. ويتطلب الأمر بشكل خاص تحسين التنسيق بين الوزارات عبر القطاعات الرئيسة المتصلة بالمياه. وتؤكد الاتجاهات الاستراتيجية المقترحة على هذه الحاجة من خلال إدراج ثلاثة مجالات للإصلاح والاستثمارات التي عادة ما تكون مسؤوليتها مناطة بوزارات منفصلة. ويمكن أن يتخذ التنسيق بين الوزارات أشكالاً مختلفة تبعا لكل بلد ولكن يجب أن يحظى بالرعاية على أعلى مستوى لضمان قيادة سياسية قوية حول هذا الموضوع الحيوي للمنطقة.

التنفيذ وفرص تمويل جديدة (2)

- كما تحتاج الحكومات العربية إلى البحث عن فرص تمويل جديدة لدعم التنفيذ والسعي إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص بصفته ممولاً لقطاع المياه الزراعية.
- فيمكن للتمويل المختلط دعم الاستثمارات في القطاع وإعادة التوازن بين نسبة المخاطر إلى المكافآت في المشاريع المبتكرة. حيث يقوم التمويل المختلط بمطابقة التمويلات الامتيازية العامة أو الممنوحة مع التمويل التجاري الإضافي والذي لا يستثمر عادة في المشروعات الإنمائية. كما تشكل صناديق الاستثمار مثالاً على آليات التمويل المختلط، PPPsوالشراكات بين القطاعين العام والخاص (ستخدم الأخيرة في الأردن لتمويل عملية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ُحيث ت للري. ولا تعد تلك الشراكات مجرد وسيلة للحصول على التمويل، بل أيضا وسيلة للوصول إلى خبرة وكفاءة القطاع الخاص. وفي حين أنه لا يمكن تطبيقها في كل فضل أن تكون مصممة للزراعة الحديثة)، فإن هناك ميزة في السعي إلى ُمكان (ي تطوير مثل هذه الآليات وغيرها من الترتيبات المبتكرة لبناء البنية التحتية وتشغيلها. علاوة على ذلك، أظهرت زيادة مشاركة المستخدمين في تشغيل أنظمة الري وصيانتها، بما في ذلك التمويل، نتائج متفاوتة ولكن يمكن اختبار النماذج وتحسينها بشكل أكبر.

- يتيح العديد من التطورات الحديثة في مجال التمويل المتعلق بالمناخ فرص تمويل إضافية للمياه الزراعية ويشتمل على السندات الخضراء وصندوق المناخ الأخضر وآليات التنمية النظيفة وصندوق التكيف.

- ولاغتنام هذه الفرص التمويلية، تحتاج البلدان العربية إلى تعزيز أبعاد التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في جميع استثمارات المياه الزراعية.
- وعلاوة على ذلك، فإنه يتعين عليها **الاستثمار في بناء القدرات في مجال تمويل تغير المناخ في المؤسسات الرئيسة**، لتعزيز القدرات المؤسسية على فهم طرق عمل صناديق المناخ، وإعداد مقترحات المشاريع والبرامج والاستفادة من التمويل المتعلق بالمناخ

This project is co-funded by the European Union

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

nexus

الدورة التدريبية: "تكامل قطاعي المياه والزراعة: مفاهيم وتطبيقات"
في فندق سميراميس أنتركونتننتال بالقاهرة
من 22- 23 ديسمبر 2019

تجربة اللجنة الفنية رفيعة المستوى للتنسيق بين المياه و الزراعة

د. حمو العمراني

خبيرلدى القطاع الإقتصادي – جامعة الدول العربية ولدى التعاون الألماني

التنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة

فكرة المبادرة ومنهجية العمل

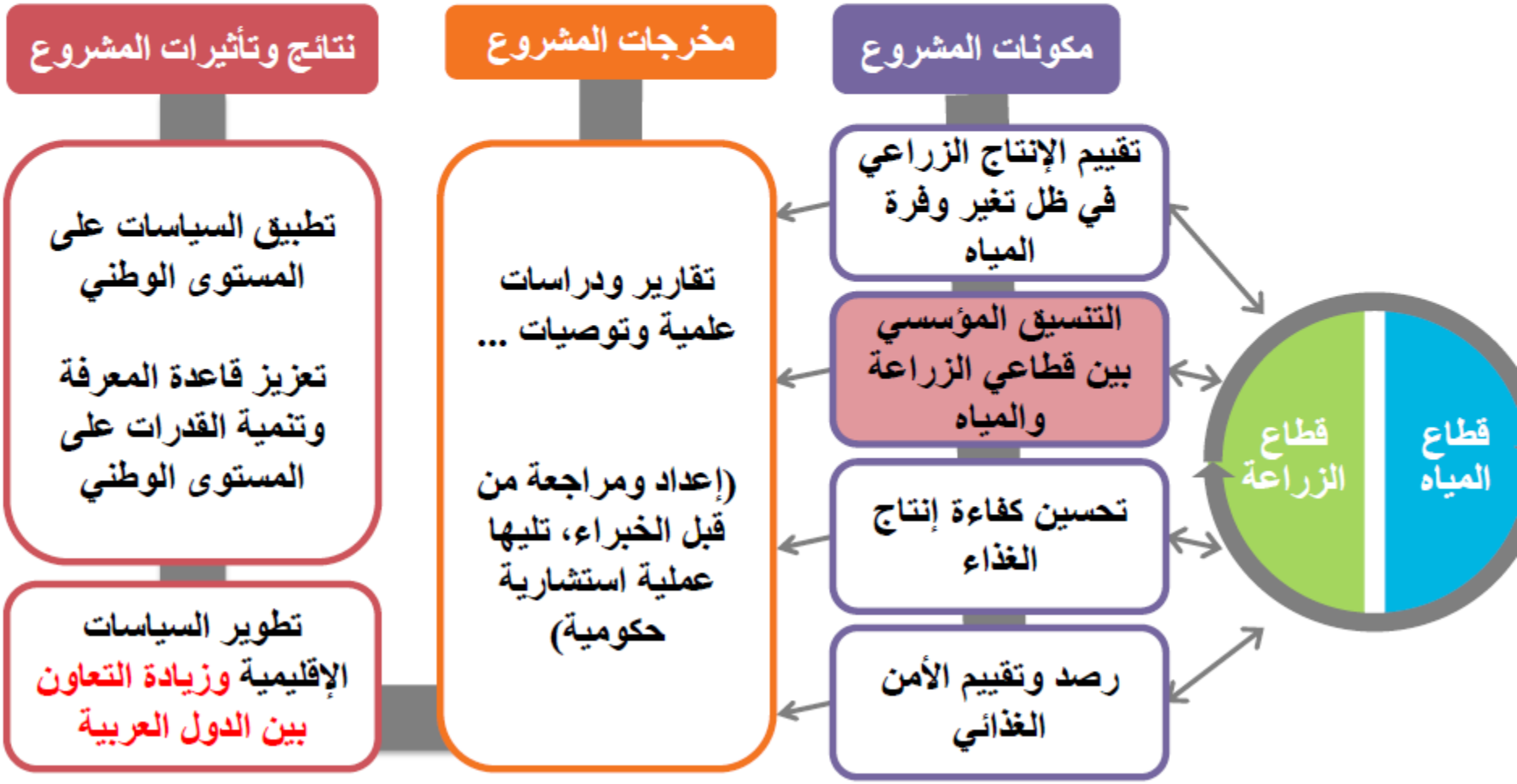

تعزيز القدرة على وضع سياسات متكاملة بشان الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية

رفع مستوى التنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه لوضع سياسات موحدة للقضايا المشتركة ما بين قطاعي المياه والزراعة

- ✓ تعزيز التعاون ما بين المؤسسات العاملة في قطاعي المياه والزراعة من أجل التصدي بشكل أفضل للقضايا المشتركة
- ✓ إنشاء آلية تنسيق إقليمية للتنسيق في مجال المياه والزراعة كمنصة لتعزيز تبادل الخبرات والتجارب الوطنية على المستويين الفني وصنع القرار
- ✓ الاتفاق على عقد اجتماعات تنسيقية دورية لمناقشة المواضيع المشتركة والتوافق عليها واتخاذ القرارات بشأنها

(1) المسح

- إعداد مسح لمؤسسات الزراعة والمياه الإقليمية

(2) التقييم

- إعداد استراتيجية التقييم وتقييم آليات التنسيق الحالية

(3) الاعداد

- إعداد مقترح لتعزيز التنسيق الإقليمي
- تقديم الدعم الفني لإطلاق المقترح وضمان تفعيله
- اعتماد المقترح من قبل المجلس العربي لوزراء المياه ووزراء الزراعة العرب

(4) التنفيذ

- الاجتماع الأول المشترك لوزراء الزراعة والمياه العرب في 4 نيسان / ابريل 2019
- الاجتماع الأول للجنة المشتركة رفيعة المستوى لقطاعي الزراعة والمياه 23-24 تشرين الأول / أكتوبر 2019

2016 | 2017-2016 | 2018-2017 | 2019

عمليات استشارية مع المعنيين والشركاء وصولاً إلى اعتماد آلية التنسيق

عملية المسح .....أدوات جمع البيانات والمعلومات

تم استخدام عدة طرق وأدوات لجمع البيانات والمعلومات منها:

- مراجعة التقارير المنشورة ونتائج البحوث ولوائح وقوانين المؤسسات ووثائق ومستندات معنية بموضوع التنسيق بين المياه والزراعة؛
- اجراء المقابلات مع مجموعة مختارة من ممثلي المؤسسات والخبراء الإقليميين؛
- التواصل مع المؤسسات المعنية لاستكمال جمع هذه المعلومات والبيانات المطلوبة للتحليل؛
- اعداد واستخدام استبيان صمم لتقييم وتحليل المعلومات؛
- تنظيم اجتماعات استشارية لجمع المعلومات.

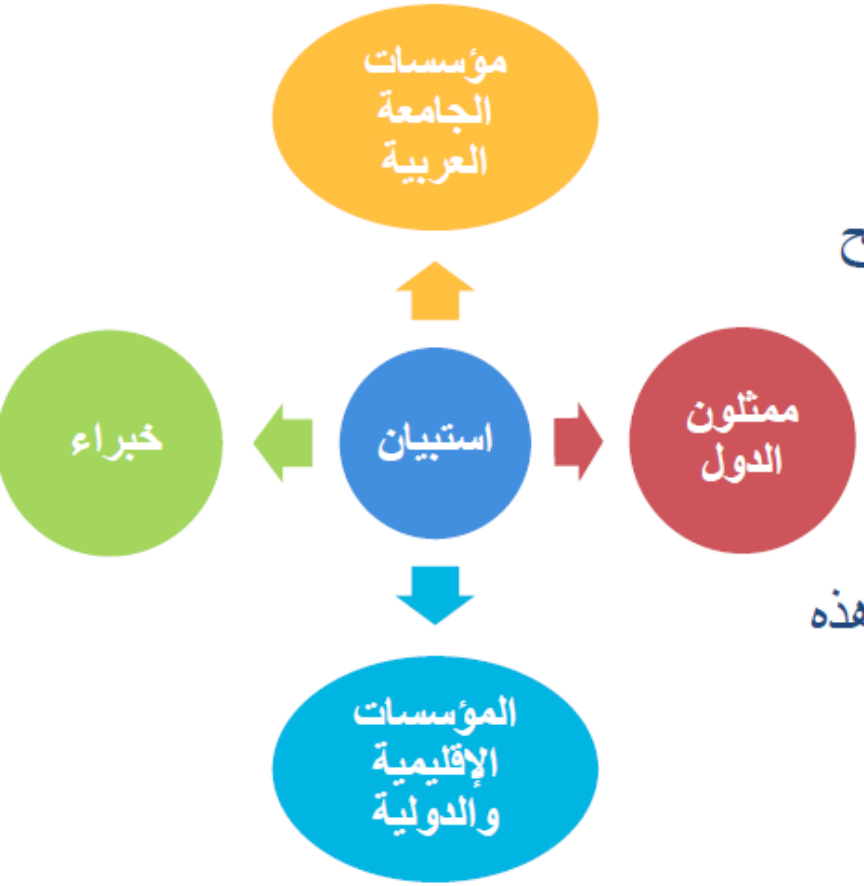

نتيجة عملية مسح للمؤسسات الإقليمية العربية العاملة في مجال المياه والزراعة

- المؤسسات التي لها ولاية للعمل في مجال الموارد المائية أكثر من عدد المؤسسات التي تعمل في مجال الزراعة
- عدد المؤسسات التي تعمل في المجالين معاً أكثر من عدد المؤسسات التي تتخصص في مجال واحد.
- يدل ذلك على ان مؤسسات المياه هي الغالبة على المشهد مما قد يؤثر على عمليات التنسيق والمواقف التي تتخذها مؤسسات الزراعة من مؤسسات المياه

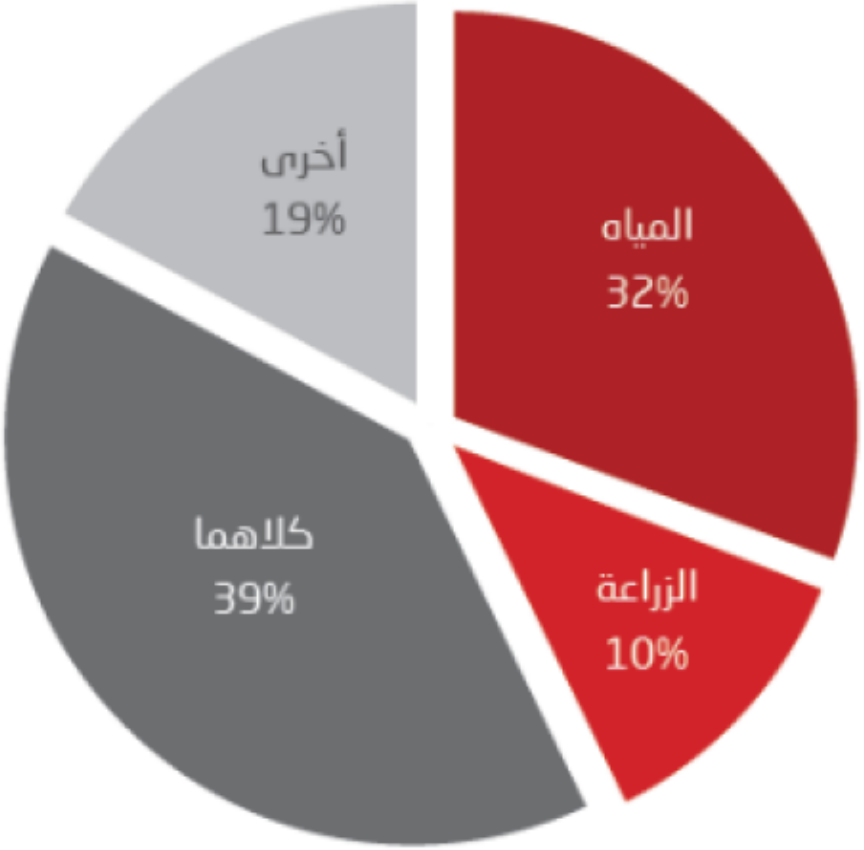

هم نتائج عملية التقييم .....لا توجد آلية للتنسيق على المستوى العربي ولكن توجد برامج وانشطة

- لا توجد آلية حصرية للتنسيق بين المياه والزراعة في المنطقة العربية، ولكن توجد أنشطة وبرامج ومشاريع متناثرة ومتقطعة ولا يجمعها إطار شامل وإستراتيجية واحدة
- التنسيق القائم بين المياه والزراعة في المنطقة يتبع أقل نهج للتنسيق يسمح فقط بمشاركة المعلومات بين المنظمات وإن كان على مستوى غير شامل، وهي حالة بعيدة كل البعد عن التنسيق المتكامل
- يجب الربط بين التنسيق للمياه والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للترابط الأصيل بينهم

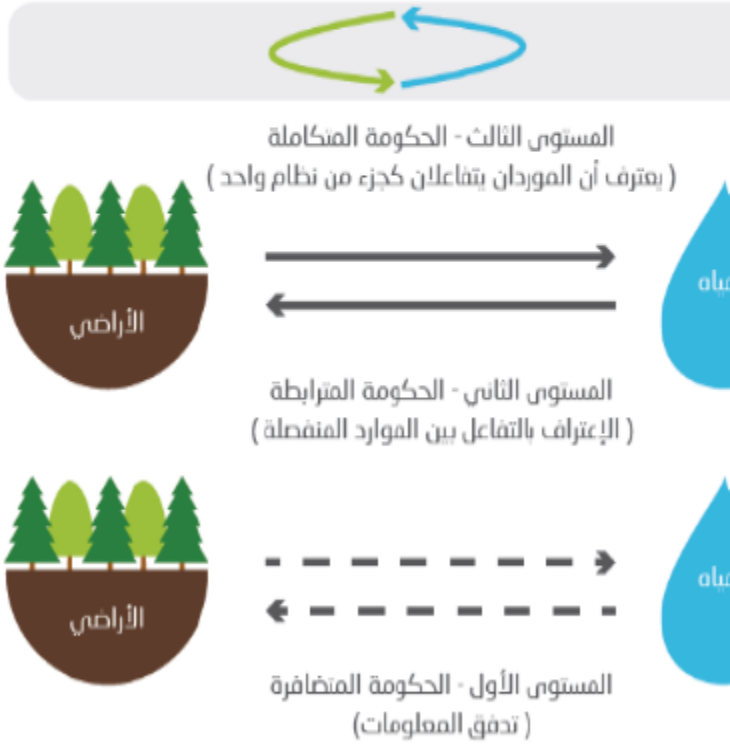

تطور عملية اتساق السياسات الإقليمية والوطنية في قطاعي الزراعة والمياه

تم فني لإطلاق المقترح واعتماد المقترح من
المجلس العربي لوزراء المياه (2017) ،
زراء الزراعة العرب (2019)

تم إعداد مقترح لإنشاء آلية تنسيق إقليمية للتنسيق في مجال المياه والزراعة كالتالي:

1. انشاء لجنة فنية مشتركة دائمة تشمل عضويتها الدول الأعضاء بممثلين عن المياه والزراعة والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة وتمثيل لمنظمات المجتمع المدني والاتحادات المعنية
2. تشكيل امانة فنية مشتركة بين قطاعي المياه والزراعة تجتمع مرة كل عام وتضم الأمانة الفنية للمجلس الوزاري للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية و الاكساد، والمكتب الإقليمي للفاو والاسكوا
3. عقد اجتماع تنسيقي دوري مرة كل عامين بين وزراء المياه والزراعة

نحو تكامل سياسات الزراعة والمياه

د اجتماع مشترك لوزراء المياه ووزراء الزراعة
رب في 4 نيسان/ابريل 2019 للنظر في القضايا
الية:

- إنشاء لجنة فنية مشتركة دائمة للمياه والزراعة من كبار المسؤولين وتحديد مهامها وآلية عملها ودورية اجتماعاتها.
- مناقشة منهجية تحسين مستوى التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة من خلال اعلان القاهرة

د اجتماع الاجتماع الأول للجنة المشتركة رفيعة
ستوى لقطاعي الزراعة والمياه:

تحديد للقضايا الموضوعية لترابط المياه والزراعة

مخرجات الاجتماع الوزاري المشترك الأول

1. مأسسة آليات التنسيق
2. إعتماد إعلان القاهرة

أولاً: إعتماد إعلان القاهرة

- اعتماد إعلان القاهرة بالصيغة المرفقة بالقرار.

- دعوة الدول العربية الى متابعة تنفيذ بنود الإعلان ودعوة المنظمات المانحة وصناديق التمويل والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة الى دعم جهود الدول العربية لتحسين وتفعيل التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة عل مستوى السياسات، والتخطيط والاستثمار وطنيا واقليميا لتحقيق الأمن المائي والغذائي والاستدامة البيئية.

بموجب هذا الإعلان ، ندعو جميع الحكومات العربية والشركاء إلى: العمل على أربع مستويات:

1. تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعبئة جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة

2. تعزيز تناغم وتكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه

3. زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية

4. الإستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات

ثانياً: مأسسة آليات التنسيق الاقليمي بين قطاعي المياه والزراعة

عقد الاجتماع الوزاري المشترك بين وزراء المياه ووزراء الزراعة
رة كل سنتين.

شاء أمانة فنية مشتركة للمجلس الوزاري المشترك تتكون من الأمانة
فنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية
زراعية. ودعوة الأمانة الفنية للتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية
ات الصلة.

شاء لجنة فنية رفيعة المستوى تتكون من خبراء وكبار مسؤولين من
وزارات المعنية بقطاعي الزراعة والمياه لمتابعة تنفيذ بنود إعلان
قاهرة و تجتمع مرة كل سنة.

تشكل ندرة المياه تحديًا أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى وما لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة ، فستواجه دول المنطقة صعوبات في تحقيق التنمية المستدامة

راكنا لحجم التحديات التي تواجه المنطقة العربية وتطلعاتنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك تعلقة بالأمن المائي والأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ونشير ،على وجه الخصوص، إلى تواتر التوقعات بشأن تفاقم رة المياه وتدهور جودتها وتدهور الأراضي الزراعية بفعل التغيرات المناخية واعتماد المنطقة بشكل كبير على موارد المائية المشتركة وما يترتب على ذلك من تهديدات متزايدة على فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عورنا بالقلق إزاء تفاقم هذه التحديات نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري السريع والهجرات داخلية والقسرية في العديد من الدول العربية ، الأمر الذي سيزيد الضغط على الموارد المائية والنظم الغذائية لتماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك ، فإن ارتفاع معدلات هدر الأغذية والمياه وفواقدها ، وانخفاض كفاءة وإنتاجية أراضي والمياه تؤدي إلى نمو اقتصادي أقل مما يمكن تحقيقه على المستويات المحلية والوطنية وتراجع في فرص عمل وارتفاع وتيرة هجرة الشباب من المناطق الريفية ومن العمل في قطاع الزراعة الى قطاعات أخرى اكثر انتاجية.

راكنا للحاجة إلى تطوير آليات التنسيق المؤسسية ودعم وتفعيل القائمة منها بين قطاعي المياه والزراعة في جالات اعداد السياسات وتخطيط الإستثمار وتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان الأمن الغذائي والأمن المائي في ظل استخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه.

شغالنا إزاء ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع في بعض دول المنطقة العربية لال السنوات الاخيرة بسبب النزاعات المسلحة وضرورة معالجة ذلك من خلال ، مسار الإغاثة قصير الأجل ومسار نمية متوسط وطويل الأجل ، بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية.

ديرنا لدور جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية الشريكة في دعم جهود العربية لتنفيذ استراتيجية الأمن المائي العربي 2010-2030 واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2005-202

في مجال تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعبئة جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة

- **تفعيل التنسيق المؤسسي الإقليمي** بين قطاعي الزراعة والمياه من خلال إنشاء لجنة مشتركة دائمة رفيعة المستوى وعقد اجتماعات وزارية منتظمة لوزراء الزراعة ووزراء المياه كل سنتين.
- **دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية إلى زيادة استثماراتها في قطاعي المياه والزراعة** من خلال آليات مرنة تراعي العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للاستثمارات ومن خلال شراكات تمويل مبتكرة.
- **تحسين إدارة القطاعين من خلال التنسيق الجيد والمشاركة الفعالة لجميع الجهات ذات العلاقة** ، بمن فيهم المزارعون والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ، لضمان التخطيط والتنفيذ الشاملين ، مع مراعاة مصالح النساء الريفيات والأطفال وصغار المزارعين.
- **دعم آلية إقليمية مستدامة لبناء القدرات الفردية والمؤسسية** اللازمة لتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج إدارة المياه والأراضي بكفاءة مع مراعاة ترابطها بالقطاعات الأخرى.

في مجال تعزيز تناغم وتكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه

- **أهمية رفع القيمة المضافة للزراعة من خلال معالجة تشوهات السوق وتبعاتها على سياسات المياه الزراعية** المؤثره سلبًا على الاستدامة والأمن الغذائي.

- **ضمان اتساق السياسات المتعلقة باستخدام المياه للزراعة وغيرها من السياسات العامة الاخرى** ، وبخاصة سياسات الزراعة والحماية الاجتماعية لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في الأمن الغذائي والإداره المستدامة للمياه.

- **أهمية مراجعة وإصلاح سياسات الزراعة والتجارة والمياه والحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع** وبصوره خاصة للشريحة السكانية الأكثر فقراً. ويشمل ذلك تعظيم الاستفاده من المياه الافتراضية ، وزياده إنتاجية المياه الزراعية وقيمتها الاقتصادية مع مراعاه استدامة الموارد المائية كماً ونوعاً، وتحسين ميزان تجاره الأغذية من حيث القيمة.

- **أهمية تعامل سياسات المياه الزراعية مع الأمن الغذائي بشمولية أبعاده المختلفة** ، بما في ذلك قضايا اتاحة الوصول إلى الغذاء وأهمية التغذية السليمة وعلاقتها بالصحة العامة .

- **العمل على رفع قيمة المياه بما يتناسب مع ندرتها من خلال اعتماد آليات تحصيص تحفيزية للموارد المائية تهدف إلى تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من استخدامها وضمان استدامتها وجودتها.**

- **مراجعة آليات وانظمة حقوق المياه والاراضي وتطويرها بما يعزز استدامة مواردها وترشيد استخدامها** مع التأكيد على اهمية استفادة المرأة الريفية من هذه الحقوق.

- **تفعيل برامج الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي التي تعتمد بشكل منهجي آليات المحاسبة المائية ، وتطوير الأطر المؤسسية ، وتأمين الاستثمارات اللازمة لذلك.**

في مجال زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية

- **تطوير جيل جديد من السياسات المرنة التي تدعم وتعزز عائد الإستثمارات الحكومية** وتهيئ في الوقت نفسه الظروف لمزيد من الاستثمارات الخاصة في قطاعي الزراعة والمياه.

- **دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل للمساهمة في برامج إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية لقطاعي المياه والزراعة في الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة والاحتلال** وإعداد برامج محددة لدعم الإدارة الفعالة والمنصفة للمياه الزراعية في هذه الدول.

- **زيادة الاستثمارات الحكومية في قطاعي الزراعة والمياه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة** من خلال زيادة الإنفاق العام وزيادة الاستثمار في المعرفة ورفع مستوى التمويل من شركاء التنمية وتحفيز الشباب على العمل في قطاع الزراعة.

- **أهمية تركيزالإستثمارات الحكومية على تحديث البنية التحتية للمياه الزراعية** وأيضًا على توفير المنافع العامة الحيوية لتسريع انتقال القطاع الزراعي إلى أنشطة تنافسية ذات قيمة مضافة عالية ومستدامة.
- خلق بيئة مؤسسية وتشريعية مشجعة لجذب تمويل القطاع الخاص والاستفادة من قدرته على الابتكار في قطاعي المياه والزراعة.

- **تمويل برامج مبتكرة للحماية الإجتماعية في المناطق الريفية مع التركيز بشكل خاص على صغار المزارعين والشباب والنساء** بهدف الوصول إلى العمل اللائق وتعزيز الدخل ، في ظل الاستخدام المستدام للموارد الأراضي والمياه.

في مجال الإستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات

- **تطوير وتكييف وتمويل التكنولوجيات ، بما في ذلك التقنيات الرقمية** ، لاعتمادها في قطاعي المياه والزراعة من خلال دعم البحث العلمي والابتكار وتطوير المحتوى المحلي وريادة الأعمال

- **تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال ضمان استناد السياسات إلى المعرفة العلمية** ، مع الحرص على توفير البيئة التحفيزية الموجهة والتمويل المناسبين لرفع أداء المؤسسات البحثية خصوصاً في مجالات الأراضي القاحلة والزراعات البعلية.

- **تطوير وتحديث آليات جمع وتحليل وتبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمياه والأراضي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية**، والاستفادة من تقنيات الرقمنة كنظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد.

- **تبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات بين الدول في مجال حوكمة المياه ، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسية والتمويلية ، المرتبطة بتعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي** من استخدامات المياه وآليات تحديد وتوزيع حقوق المياه واستدامتها ، مع دعوة المنظمات الاقليمية والدولية لدعم تحقيق ذلك.

- **تمويل البحوث والتطوير لتنمية مصادر المياه غير التقليدية** (تحلية المياه ، المياه شبه المالحة ، ومياه الصرف الصحي المعالجة ...) واستخداماتها بما يساهم من تخفيف الضغط على موارد المياه العذبة.

- **العمل على توجيه وتكييف التكوين والتدريب لتلبيةً احتياجات سوق العمل في قطاع الزراعة وزيادة التشغيل القائم على الابتكار**، والموجه نحو الإنتاجية الزراعية.

- **تعزيز قدرة المجتمعات الريفية الهشة خاصة النساء وشباب الريف على مواجهة تحديات الأمن الغذائي** عن طريق بناء قدراتهم على التكيف مع تغير المناخ ودمج وتطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة ودعم صياغة التدابير والسياسات الإقليمية والوطنية الداعمة للشباب والتكنولوجيا.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

القضايا التقاطعية بين قطاعي المياه والزراعة

الإجتماع الأول للجنة المشتركة رفيعة المستوى لقطاعي الزراعة والمياه

23-24 اكتوبر 2019

مقترح الأمانة الفنية واللجنة التحضيرية بناء على التعاون بين الجامعة والفاو والاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

القضايا التقاطعية في ظل الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه

1. كفاءة استخدام المياه
2. إنتاجية المياه
3. استخدام المياه غير التقليدية
4. الاستثمار واستعادة التكلفة
5. آليات مستدامة لتحصيص الموارد المائية للزراعة
6. آثار تغير المناخ ومخاطر الظواهر المناخية الشديدة

المحاور التقاطعية ذات الأولوية بعد اجتماع اللجنة الفنية رفيعة المستوى (18 دولة)

1. آليات مستدامة لتحصيص الموارد المائية للزراعة
2. انتاجية المياه
3. كفاءة استخدام المياه
4. استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة
5. الترابط بيبن المياه والطاقة والأمن الغذاء

الخطوة القادمة

- اعداد دليل استرشادي لآليات التنسيق المؤسسي بين المياه والزراعة وكيفية تنفيذ مبادئ التحصيص على مستوى اقليمي ووطني

Nexus Water Energy and Food Security in Egypt

Dr. Hammou LAAMRANI

League of Arab States

Economic Sector, Egypt

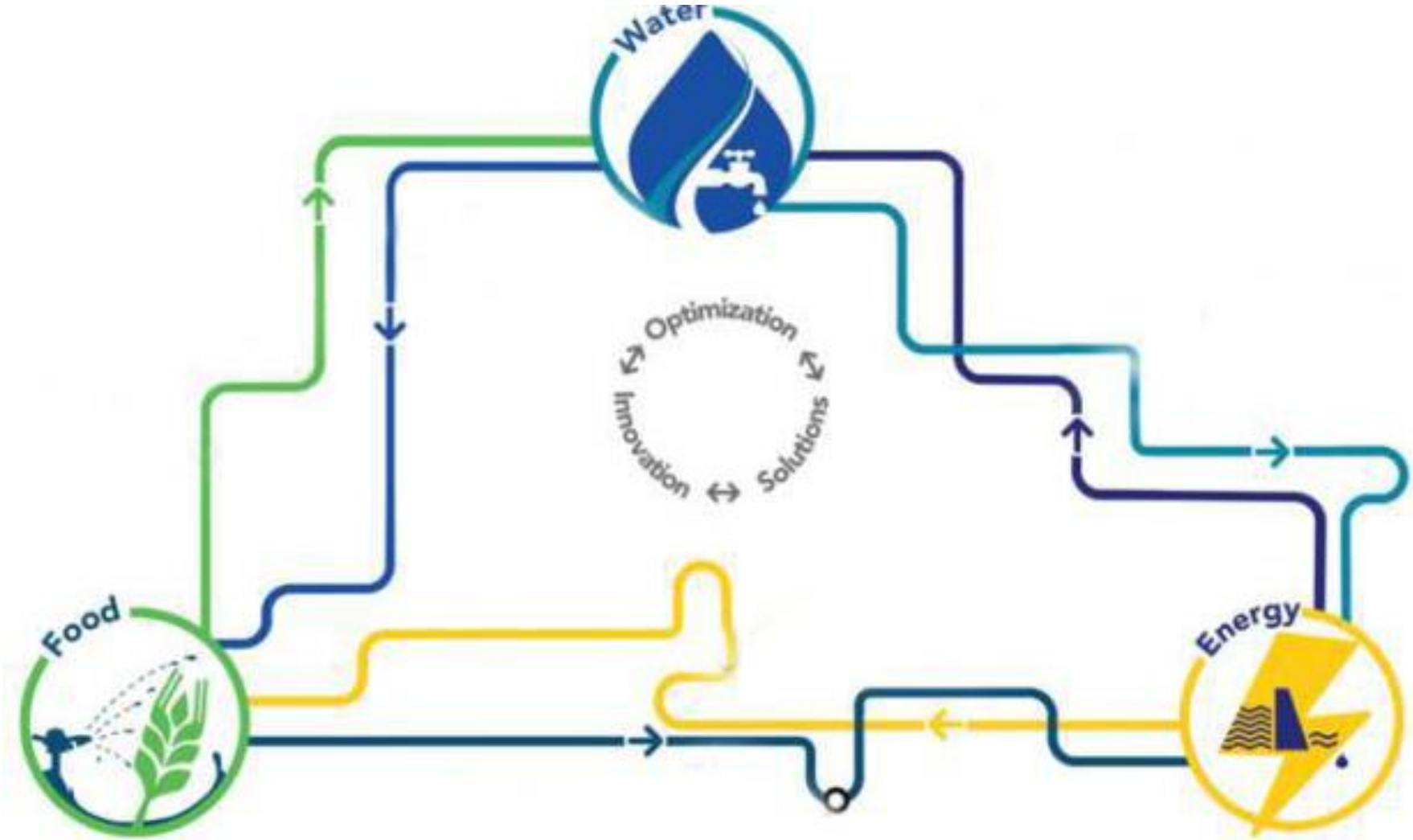
Water
Optimization
Solutions
Innovation
Food
Energy